

العاملين في القطاع العام بما يتماشى مع التخطيط الحكومي لزيادة عدد وظائف القطاع العام زيادة كبيرة، وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والدفاع والأمن.

قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وقد ارتفعت إيراداتها من صادرات السلع بنسبة 25% في 2018 على خلفية ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. وقد ظلت عائدات التصدير ثابتة منذ ذلك الحين، متمشية في ذلك مع أسعار النفط، مما ساهم في تقليص فائض ميزان الحساب الجاري من 8.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 إلى 4.3% في الربع الأول.

وحافظ النظام المصرفي على المستوى القوي لجودة الأصول على الرغم من الخلاف القائم، ولاقت السيولة دعماً جزئياً بفضل زيادة الودائع الحكومية في النظام المصرفي لتحل محل التدفقات الخاصة الخارجية. وعلى الرغم من ربط العملة الوطنية بالدولار، ظلت السياسة النقدية تيسيرية منذ 2017، مع إبقاء البنك المركزي على أسعار الفائدة الأساسية دونما تغيير حتى مع قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع الأسعار بمقدار 1.5 نقطة مئوية خلال هذه الفترة. ومع بقاء التضخم تحت السيطرة، خفض البنك المركزي القطري سعره المرجعي بمقدار 25 نقطة أساس في أغسطس/آب في أعقاب خفض مماثل من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وما زالت ثقة المستثمرين مدعومة بالأصول المالية لصندوق الثروة السيادية والتي تتجاوز 300 مليار دولار. واقترضت قطر مراراً في أسواق السندات الدولية بعائدات منخفضة، وكان آخر ذلك في مارس/آذار عندما أصدرت سندات بقيمة 12 مليار دولار مقابل عطاءات بقيمة 50 مليار دولار. وبالنظر إلى تحسن أرصدة المالية العامة، يبدو أن بيع السندات استهدف تعزيز الاحتياطيات فيما لا تزال ظروف السوق مواتية. وتضاعف حجم الدين العام منذ 2014 ليصل إلى 53% من إجمالي الناتج المحلي في 2019.

لا يمثل الفقر المطلق مشكلة للمواطنين. وفي سياق إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، اعتمدت السلطات خطأً وطناً للفقر النسبي ومنهجية لقياس الرفاهية بغية تتبّع مستويات معيشة السكان وتحديد الأسر المعرضة للمعاناة. ويعادل هذا الحد نصف دخل الأسرة المتوسطة، وفي 2013 كان نحو 8% من القطريين يعيشون على دخل أقل من ذلك، وهي نسبة لم تتغيّر إلى حد كبير عما كانت عليه في 2007. وثمة علاقة ارتباط بين انخفاض مستويات الدخل من جهة ونسبة إعالة الأسرة والوضع في سوق العمل

تباطأ النمو إلى 1.5% في 2018، واستمر هذا الضعف في الربع الأول من 2019، مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة متواضعة عند 0.9% على أساس سنوي. ويعكس هذا البطء في النمو الانتهاء التدريجي لفترة استمرت عشر سنوات وارتبطت بتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة استعداداً لظهور قطاع الهيدروكربونات ثابتاً في السنوات الأخيرة، مما يعكس تجميداً اختيارياً دام عشر سنوات للإنتاج من حقل الشمال، أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم (انتهى الآن). وحقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 1.6% فقط على أساس سنوي في الربع الأول، مما يعكس ضعف النمو في قطاعي الخدمات والتصنيع والانكماش في قطاع البناء، الذي يمثل نحو خمس النشاط غير النفطي. وعلى الرغم من تعامل الاقتصاد بشكل جيد منذ اندلاع الخلاف الدبلوماسي في منتصف 2017 مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي من خلال استخدام طرق جديدة للاستيراد والتصدير، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد شهد انخفاضاً حاداً. ويسعى مشروع قانون جديد لتنظيم استثمار رأس المال غير القطري تمت الموافقة عليه في 2018 إلى السماح للأجانب بتملك 100% من رأس مال الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية، لتكون أول دولة خليجية تفعل ذلك. ويأتي هذا في أعقاب إصلاح الإقامة الدائمة بهدف استقطاب العمال الأجانب رفيعي المهارات للمساعدة على تحويل قطر إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

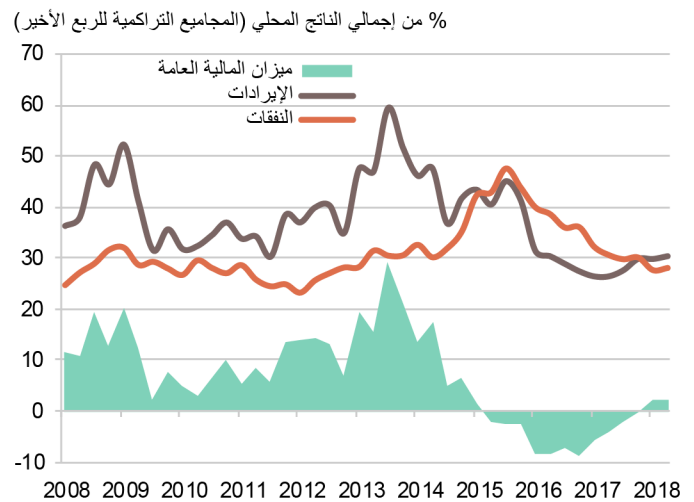
تحسن وضع المايات العامة، حيث سجلت قطر فائضاً مالياً صغيراً بلغ 2.2% في 2018، وهو الأول منذ 2014. وشهدت السنوات الأخيرة تقليص الإنفاق الرأسمالي الجاري وغير المرتبط باستضافة كأس العالم. وعلى الرغم من تأجيل الحكومة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، فإنها أعلنت عن فرض "ضريبة الخطيئة" التي تشمل رسوم إنتاج بنسبة 100% على التبغ ومشروبات الطاقة و 50% على المشروبات الغازية المحلاة. وتتوقع ميزانية 2019 انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 3.6% في ظل الانتهاء من بعض مشاريع استضافة كأس العالم، ما من شأنه أن يساعد على تعويض الزيادة في الإنفاق الجاري، لا سيما فاتورة أجور

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	27
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	1914
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	71010
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	1042
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	78.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية، ملاحظات:  
(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

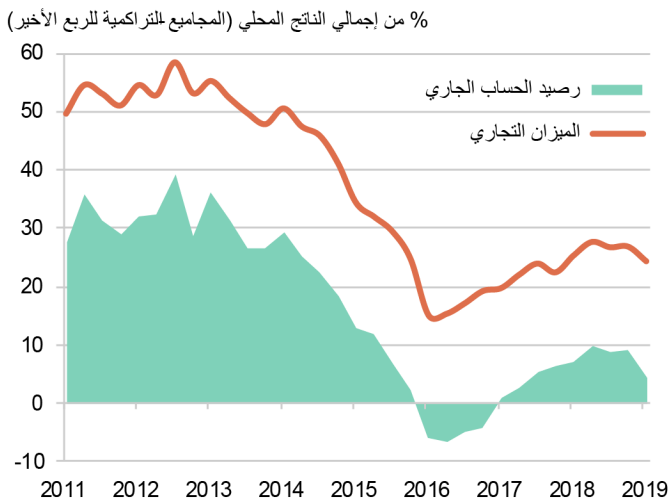
تباطأ النمو إلى 1.5% في 2018، وشهد مزيداً من التراجع منذ ذلك الحين مع الانخفاض التدريجي في الاستثمارات في البنية التحتية المرتبطة باستضافة بطولة كأس العالم. وعادت الموازين المالية والخارجية إلى تسجيل فوائض، لكنها تظل عرضة للتقلب في أسعار النفط. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة السعة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال إلى زيادة الصادرات والنمو على الأمد المتوسط. وتشمل مخاطر التراجع التقلب في أسعار الطاقة واستمرار الخلاف الدبلوماسي مع بعض الجارات الخليجيات. ويُتظر الآن إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية لئلا تقتصر على الهيدروكربونات في سياق القدرة على مجابهة التقلبات الدبلوماسية وكذلك التقلبات في أسعار النفط.

الشكل 1. قطر / المايات العامة



المصدر: Haver، البنك الدولي.

الشكل 2. قطر / الأرصدة الخارجية



المصدر: Haver، البنك الدولي.

## المخاطر والتحديات

ومستوى التحصيل العلمي وإعالة الإناث للأسرة والإعاقة من جهة أخرى. وتوجد فروق مكانية في مستويات الرفاهة، بالمقاييس النقدية وغير النقدية على السواء، ولا سيما بين المناطق الأكثر عمراً والأقل عمراً.

## الآفاق المستقبلية

ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 2.0% في 2019 مع زيادة الإنفاق الحكومي، وأن يرتفع إلى أكثر من 3% على الأمد المتوسط مدفوعاً بازدياد قوة النشاط في قطاع الخدمات مع اقتراب موعد بطولة كأس العالم. وفي إطار رؤية قطر الوطنية 2030، خططت الدولة لإنفاق حوالي 60 مليار ريال (16.4 مليار دولار) على مشاريع البنية التحتية والاستثمارات العقارية على مدار السنوات الأربع المقبلة للمساعدة على معادلة انخفاض الإنفاق الاستثماري المرتبط ببطولة كأس العالم. كما تمضي قطر قدماً وبخطى سريعة في خطط زيادة السعة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال على نطاق واسع، ما من شأنه زيادة سعة تسييل الغاز بأكثر من الثلث. سيتقلص فائض ميزان الحساب الجاري والمالية العامة في 2019 على خلفية ضعف أسعار الطاقة العالمية، لكن ينبغي أن يتحسن على الأمد المتوسط، وذلك مع ازدياد الصادرات والإيرادات بمجرد تشغيل مشروع برزان للغاز الطبيعي بتكلفة 10 مليارات دولار في 2020، واكتمال التوسع في مشاريع حقن الشمال للغاز بحلول 2024. كما ينبغي أيضاً أن تظل أرصدة القطاع العام مدعومة على الأمد المتوسط بالإصلاحات الضريبية الأخيرة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2020. وينبغي أن تظل الضغوط التضخمية تحت السيطرة، بصرف النظر عن موعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

تشمل المخاطر الخارجية الرئيسية مخاطر بطء الاقتصاد العالمي الذي يمكنه إثارة تقلبات في الأسواق المالية والأصول العالمية. ويمكن أن يؤدي أي انخفاض في أسعار الطاقة العالمية إلى تدهور من جديد في الموازين المالية والخارجية، خاصة إذا واصل الإنفاق الحكومي ارتفاعه على الأمد المتوسط. وتواجه الهيمنة القطرية على تصدير الغاز الطبيعي المسال تهديداً من المنتجين الجدد والناشئين، ولا سيما أستراليا والولايات المتحدة، وعلى مدار الأعوام المقبلة مصر وموزامبيق.

على الصعيد المحلي، ساعدت الإستراتيجية القطرية للنمو الذي يحرره الاستثمار والهيدروكربونات على مدار العقد الماضي على إحداث تحول في مستويات معيشة المواطنين. لكنها أثارَت أيضاً مخاوف بشأن الطاقة الإنتاجية الفائضة في الاقتصاد والتغير الديموغرافي السريع، وأسفرت في الوقت نفسه عن ضيق القاعدة الاقتصادية، مع أن الاستثمار في الغاز الطبيعي المسال والموانئ أثبت أنه أداة مهمة للتعامل مع إعادة التوجيه القسرية لطرق التجارة. ومع اعتماد إستراتيجية التنمية الوطنية الثانية، تمضي قطر نحو المزيد من الانفتاح والتنوع في الاقتصاد، لكن في الفترة المقبلة، يؤدي عدم التوصل إلى حل للخلاف الدبلوماسي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لتحقيق مزيد من التكامل الإقليمي، وبالتالي يحد من تأثير الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 قطر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ن	2020 ن	2019 ت	2018	2017	2016
3.2	3.0	2.0	1.5	1.6	2.1
3.5	3.5	2.5	1.5	4.4	7.0
2.9	2.9	3.9	0.4	-6.1	-10.9
4.6	2.5	-0.7	4.0	-3.5	7.4
2.0	2.2	1.5	2.0	0.7	-3.9
1.2	1.2	0.5	3.0	-2.8	4.9
3.2	3.0	2.0	1.6	1.6	2.1
8.0	8.0	8.0	8.3	8.2	9.0
2.6	2.6	1.4	1.4	2.0	2.5
4.4	3.8	3.3	2.0	0.6	1.3
2.1	3.5	0.3	0.2	0.4	2.9
4.8	5.3	4.3	8.7	3.8	-5.5
-1.1	-1.2	-1.6	-1.8	-2.8	-2.9
2.7	2.0	1.2	2.2	-5.8	-9.2

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.